المطيري: جمعت توقيعات 10 نواب لمناقشة استعجال «المسيء» في الجلسة المقبلة

قال النائب الدكتور صالح الشلاحي انتهاءه من جمع عشرة توقيعات لاستعجال مناقشة قانون «المسيء» في الجلسة المقبلة، موضحا أن الطلب سيقدم استنادا على المادتين 55 و 181 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وأضاف الشلاحي أن هناك تقريرا في لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية في شأن «قانون المسيء»، متمنيا أن يكون هناك تعاون من أجل اقرار هذا التقرير.

وذكر أن الموقعين على الطلب هم صالح الشلاحي وحسن جوهر والصيفي الصيفي ومرزوق الخليفة ومهند الساير وخالد العتيبي وثامر السويط وشعيب المويزري ومبارك الحجرف ومحمد المطير.

المطير: شرفت بلقاء سمو ولي العهد ولمست حرصه الشديد على الكويت وشعبها

سمو ولي العهد والنائب محمد براك المطير

كتب النائب محمد برلك المطيرعلي حسابه (تويتر) شرفت امس الثلاثاء بلقاء سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه اللّه، حيث لمست منه ما تعودناه عليه من الحرص الشديد على الكويت وشعبها، مؤكدا حفظه اللّه على ضرورة استمرارنا بمحاربة الفساد بشتى صوره والتصدي للفاسدين دون استثناء. نسأل اللّه أن نكون عند حسن ظن سموه.

البراك وعدد آخر يصلون مساء اليوم

العائدون من تركيا: الشكر لله ولصاحب السمو وسمو ولي العهد والشعب الكويتي

النملان محاطا بمستقبليه

الحربش يحيي مهنئيه

عاد إلى البلاد النواب السابقون د.جمعان الحربش وسالم النملان ومبارك الوعلان مع بعض الناشطين تنفيذا لمرسوم العفو الكريم من صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد بشأن قضية دخول المجلس.

وأشاد العائدون بتعامل الجهات المختصة معهم في مطار الكويت وسرعة الإجراءات. وقال النائب السابق مبارك الوعلان، ان الفضل لله سبحانه وتعالى ثم لصاحب السمو، كما وجه الشكر إلى كل من تحرك من الإخوة النواب أو النشطاء أو الشباب ودعوات أهل الكويت. وقال الوعلان: تم استقبالنا من قبل قيادات وزارة الداخلية بكل أدب وكل احترام من الطائرة إلى القاعة ثم إلى التنفيذ مع «القهوة» و«القدوع»، وركبنا سياراتنا إلى بيوتنا، وهذه شهادة تسجل لرجال الداخلية، وجزاهم الله كل خير على الاحترام والتقدير.

بدوره، قال النائب د.عبدالكريم الكندري: مع عودة مهجري قضية دخول المجلس يسدل الستار على واحدة من أهم القضايا.

من جانبه، قال النائب الصيفي مبارك الصيفي: «نحمد الله على عودة الإخوان المهجرين وعودة حميدة ومرفوعي الرأس. من جانبه، قال النائب جمعان الحربش: الحمدلله الذي أنهى هذه الغربة، ونحتسب عند الله سبحانه وتعالى هذه السنين وهذه الشهور وهذه الايام، وبإذن الله هذه البداية، وهذا اول وفد من المهجرين وصل امس الاول وبإذن الله تتوالى الوفود ولا يبقى مهجر كويتي في الخارج، وبفضل الله ثم تلاقي ارادة الامة التي لم تنس ابناءها وارادة صاحب السمو وسمو ولي عهده بدأنا نطوي هذه الصفحة.

واضاف: ان الشعور الذي اشعر به الآن ويشعرون به اهلنا سيشعر فيه بإذن الله اهالي كل المهجرين.. قرت عيونكم يا اهل الكويت، وهذه بداية وبإذن الله ما يتلوها افضل منها، ونشكر صاحب السمو على هذه المبادرة التي لا تصدر الا من رجل قادر بقدرة الله عز وجل وقوي ويستطيع ان يطوي صفحة لأجل البلد.

وتابع: البعض يقول ان الانظمة التي تطوي صفحة الخلافات وتحتوي ابناءها هي انظمة ضعيفة وانا اقول له كذبت لا يطوي صفحة الماضي ويحتضن ابناء الكويت إلا النظام القوي.

وجه 21 سؤالاً برلمانياً إلى 10 وزراء

الحويلة يقترح تخفيض ساعات العمل اليومي للموظفين وفتح خيار الدوام الجزئي

رياض عواد

محمد الحويلة

د.رنا الفارس

عبدالله الرومي

الشيخ د.باسل الصباح

أعلن النائب د.محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح برغبة بتخفيض ساعات العمل اليومي للموظفين بما لا يؤثر على الخدمات المقدمة للمواطنين ومستحقات الموظفين أو الخفض من أجورهم وترقياتهم، وفتح خيار العمل بنظام الدوام الجزئي.

ونص الاقتراح على ما يلي:

أظهرت دراسات عديدة أن تخفيض ساعات العمل اليومي للموظفين قد يكون لها نتائج أكثر ايجابية بتحقيق إنتاجية أعلى وتحسين الخدمة فقد أصدرت العديد من الدول منها قطر واليابان ونيوزيلندا والسويد وهولندا وروسيا قرارات بتخفيض ساعات العمل اليومي أو جعل أسبوع العمل أربعة أيام بدلا من 5 بهدف النهوض بالكفاءة الوظيفية وزيادة إنتاجية الموظف، وأعطت خيارات أكثر مرونة أمام الموظفين بما يراعي ظروفهم واحتياجاتهم، وبوجه خاص مراعاة الظروف الأسرية، كذلك يتيح للمرأة فرصا أكبر لتحقيق التوازن بين احتياجات ومتطلبات رعاية أسرتها وأطفالها من جهة ومتطلبات العمل من جهة أخرى، وذلك كله بما لا يؤثر على الخدمات المقدمة للمواطنين ومستحقات الموظفين أو الخفض من أجورهم وترقياتهم.

إن ساعات العمل الحالية والتشدد في الحضور والانصراف بدلاً من البحث عن المرونة يضعف الأداء الوظيفي للموظف، ليصبح تركيزه في الحضور والانصراف وكيفية الحفاظ على النسبة المرصودة له في التقييم، وهذا الحاصل حاليا في الدوائر الحكومية من دون إيجاد حلول لكيفية تحفيز الموظف نحو أداء أفضل.

كما أن هناك توجها عالميا لتجربة خفض ساعات العمل أو خفض أسبوع العمل لأربعة أيام.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تخفيض ساعات العمل اليومي للموظفين بما لا يؤثر على الخدمات المقدمة للمواطنين ومستحقات الموظفين أو الخفض من أجورهم وترقياتهم، وفتح خيار العمل بنظام الدوام الجزئي وفقاً لحاجة العمل وبناء على طلب من الموظف وبموافقة الجهة الحكومية

من جهة أخرى أعلن النائب الدكتور محمد الحويلة عن توجيهه 21 سؤالاً إلى 10 وزراء، جاءت على النحو التالي

سؤال مشترك إلى 8 وزراء بشأن تطبيق قانون الرعاية الاجتماعية للمسنين

والوزراء هم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة، وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزير التربية، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني، وزير الصحة، وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية. ونص السؤال على ما يلي:

لما كان كبار السن جزءا مهما من المجتمع الكويتي فقد صدر القانون رقم 18 لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين ونص في مادة 4 منه على أن" يعفى المسن المعوز من دفع مقابل استخدام وسائل النقل العام ورسوم تسجيل مركبته الخاصة ومن أداء كل الرسوم مقابل الخدمات العامة، كما تعفى الأدوات والأجهزة التعويضية والمركبات المجهزة لكبار السن من الرسوم الجمركية».

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

(1) هل طبق نص المادة 4 من القانون رقم 18 لسنة 2016 المشار إليه في الجهات التابعة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بالقرار أو القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن، وإذا كانت الإجابة النفي فيرجى بيان سبب عدم تطبيق نص المادة المذكورة.

(2) ما الخدمات الأخرى التي تقدمها الجهات التابعة للمسنين؟

سؤال مشترك إلى 8 وزراء بشأن عدد المباني المستأجرة التي تحمل الخزانة العامة نفقاتها

والوزراء هم وزير النفط وزير التعليم العالي، وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية، وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب، وزير التربية، وزير الصحة، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ونص السؤال على ما يلي:

لا تزال الخزانة العامة للدولة تتحمل نفقات استئجار العديد من المباني المستغلة من جهات حكومية منذ فترات طويلة، ولوحظ زيادة الاعتمادات المالية في ميزانية الدولة لبند الإيجار وزيادة عدد المباني المطلوب استئجارها إذ تتعدى مئات الملايين، ولما يعد ذلك هدراً للمال العام وذلك لتوافر مساحات الأراضي غير المستغلة وتوفير السيولة المالية، وحيث إن الأصل والقاعدة أن تكون لكل جهة حكومية من الجهات التي تستأجر مقرا خاصا بها ينشأ وفق احتياجاتها ومهامها وخصوصيتها، فأصبح من الضروري أن يكون هناك تنسيق في هذا الشأن لتوفير الأراضي اللازمة لإنشاء تلك المقار حفاظاً على المال العام.

وإذ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (1024) في تاريخ 2019/8/6 بإنها مركزية التعاقد في وزارة المالية في عقود إيجارات المباني الحكومية على أن تقوم كل منها بإبرام عقود إيجارات المباني بمعرفتها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) كم يبلغ عدد المباني المستأجرة من الوزارات المشار إليها والجهات التابعة لها؟

(2) ما خطتكم لإنشاء مبان ومقار دائمة للإدارات التي يستأجر لها؟

(3) كم القيمة الإيجارية لكل مبنى استؤجر خلال السنوات الثلاث السابقة لكل سنة على حدة؟

(4) ما تاريخ توقيع كل عقد من عقود الإيجار ومدته؟

سؤال لوزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني

نص السؤال على ما يلي:

تعاني مدينة الخيران السكنية، التي خطط لها لأن تكون مركزاً لمناطق جنوب البلاد من خلال توزيع 36 ألف وحدة سكنية على المواطنين مستحقي الرعاية السكنية من الأتربة والسافي الذي يغطي المدينة والخدمات العامة بها كونها في منطقة صحراوية مكشوفة، كما أن المنطقة لديها محطة تنقية لمياه الصرف الصحي، ولديها فائض كبير من المياه المعالجة الصالحة للزراعة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) ما أسباب تأخير الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في تنفيذ مشروع تشجير منطقة الخيران السكنية وعمل سياج زراعي لحمايتها من الأتربة والسافي؟

(2) ما الموعد المحدد لتنفيذ التشجير؟

(3) كم الميزانية التي رصدت لهذا المشروع؟ وهل تسلمتها الهيئة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى بيان أوجه الصرف.

سؤال وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية

نص السؤال على ما يلي:

تعاني مدينة الخيران السكنية، التي خطط لها لأن تكون مركزاً لمناطق جنوب البلاد من خلال توزيع 36 ألف وحدة سكنية على المواطنين مستحقي الرعاية السكنية من نقص في الخدمات منها أن المنطقة ينقصها جمعية تعاونية لخدمة أهالي المدينة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الشؤون الاجتماعية نحو إنشاء جمعية تعاونية لمدينة الخيران السكنية، مع تزويدي بالمستندات والمراسلات كافة التي تمت بين الوزارة والجهات الأخرى في هذا الشأن.

سؤال لوزير الصحة ،نص السؤال على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: (1) كم تبلغ قيمة الأدوية منتهية الصلاحية لهذا العام في إدارات ومخازن المستودعات الطبية؟ مع ذكر أسباب بقائها في المخازن والمستودعات لحين انتهاء صلاحيتها.

(2) هل استبدلت الأدوية منتهية الصلاحية بأدوية صالحة؟

(3) هل تتضمن عقود الشراء بندا يلزم الشركات الموردة باستبدال المواد منتهية الصلاحية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من العقود وإذا كانت الإجابة النفي فما الأسباب التي تمنع ذلك؟

سؤالان لوزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

نص السؤال الأول على ما يلي:

فيما يخص مشكلة تطاير الاسفلت والحصى من الشوارع والطرق الرئيسة والفرعية بعد موسم سقوط الأمطار الغزيرة ما يتسبب بتلف مركبات المواطنين، بسبب أن بعض الخلطات المستعملة لا تتوافق مع معايير وشروط ومواصفات سفلتة الطرق المعتمدة، فضلا عن عدم الالتزام بالشروط المطلوبة في الأسفلت عند عملية الرصف.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

(1) ما استعدادات وزارة الأشغال العامة لموسم الأمطار المقبل في البلاد؟ وما خطة الطوارئ الموضوعية للوقاية من سيول الأمطار لتفادي ما حصل في السنوات السابقة؟

الساير يوجه سؤالاً برلمانياً مشتركاً إلى 5 وزراء

مهند الساير

وجه النائب مهند الساير سؤالا مشتركا إلى 5 وزراء هم كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير التربية د. علي المضف.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى تزويدي بالآتي:

1 –صورة ضوئية عن الخطط التشغيلية السنوية التي أُعدت لتنفيذ ما جاء ضمن برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر للسنوات (2020/2021 – 2023/2024) لوزاراتكم والجهات التابعة لكم.

2 –صورة ضوئية عن التقرير الختامي للخطة التشغيلية للسنة الأولى 2020/2021 ضمن برنامج عمل الحكومة، وصورة ضوئية عن التقارير الدورية للخطط التشغيلية لبرنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر للسنوات (2020/2021 – 2023/2024) منذ بدء العمل بها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3 – كشف بالمشاريع المدرجة ضمن برنامج عمل الحكومة والخطة الإنمائية، ونسبة الإنجاز لكل مشروع، مع إفادتي بالمعوقات –إن وجدت– التي يحتاجها المواطن؟

4 – هل درست انعكاسات خفض الدعوم على القدرة المعيشية للمواطنين من متوسطي ومحدودي الدخل؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بنتائج تلك الدراسة.

5 – ما الآليات الحكومية لحماية الفئات المتوسطة والمحدودة من ارتفاع الكلفة المعيشية في حال تطبيق إجراءات خفض الدعوم؟

الصالح لوزير المالية: ما مدى صحة خفض الدعوم خلال السنوات المقبلة؟

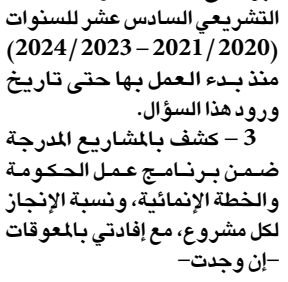

خليل الصالح

وجه النائب خليل الصالح سؤالاً إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، نص على ما يلي:

تداولت وسائل الإعلام المحلية خبرا عن دراسة حكومية تستهدف خفض فاتورة الدعوم بمقدار 2.18 مليار دينار خلال السنوات الأربع المقبلة.

ولما كان خفض الدعوم يؤثر بشكل مباشر على الأوضاع المعيشية للمواطن في ظل العناء الذي يعيشه المواطنون من متوسطي الدخل ومحدودي الدخل، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما مدى صحة أن مجلس الوزراء أجرى دراسة تستهدف خفض الدعوم خلال السنوات المقبلة؟

2 – ما السلع والمواد التي تعتزم الحكومة تخفيض الدعوم عنها وفقا للدراسة المزمع الانتهاء منها؟

3 – هل هناك تصور حكومي يضمن عدم المساس بمتوسطي ومحدودي الدخل في حال تطبيق خفض الدعوم على السلع والمواد